No. 47970*

Spain
and
United Arab Emirates

Treaty on extradition between the Kingdom of Spain and the United Arab Emirates. Madrid, 24 November 2009

Entry into force: *14 November 2010 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 23*

Authentic texts: *Arabic, English and Spanish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Spain, 14 November 2010*

*No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

Espagne
et
Émirats arabes unis

Traité d'extradition entre le Royaume d'Espagne et les Émirats arabes unis. Madrid, 24 novembre 2009

Entrée en vigueur : *14 novembre 2010 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 23*

Textes authentiques : *arabe, anglais et espagnol*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Espagne, 14 novembre 2010*

* *Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes réproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

يؤثر إنهاء هذه الاتفاقية على أية إجراءات بدء باتخاذها قبل ذلك الإخطار إلى حين انتهاء تلك الإجراءات.

3. يجوز باتفاق الطرفين تعديل هذه الاتفاقية، وتطبق أحكام الفقرة 1 في شان سريان التعديل.

أشهادا بذلك فان الموقعين أدناه المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما وقعا هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين أصليتين في مدريد هذا اليوم الرابع وعشرين من شهر نوفمبر سنة 2009 باللغات الأسبانية والعربية والإنجليزية ولجميع هذه النصوص ذات الحجية.

عن/ مملكة أسبانيا

فرانسيسكو كامانو دومينيغيز

وزير العدل

عن/ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. هادفا بن جوعان الظاهري

وزير العدل

3. يتحمل الطرف الطالب النفقات المتكبدة في نقل الشخص المطلوب من إقليم الطرف المطلوب إليه.
4. في حالة ما إذا كانت النفقات ذات طبيعة استثنائية يتشاور الطرفان لتسويتها.

المادة 20

التشـــاور

يتشاور الطرفان بهدف تفعيل هذه الاتفاقية والاتفاق على الإجراءات العملية التي تكون ضرورية لتسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة 21

تسوية المنازعات

يسوى أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 22

التطبيـــق

تطبق هذه الاتفاقية على أي طلب يقدم بعد دخولها حيز التنفيذ حتى وإن كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم قد ارتكبت قبل ذلك التاريخ.

المادة 23

السريان والمدة والإنـهاء

1. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق ويتم تبادل وثائق التصديق عليها وتسري في اليوم الثلاثين بعد تاريخ تبادل وثائق التصديق.

2. يجوز لأي طرف إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت بإخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية على أن يسري الإنـهاء بعد ستة أشهر من تاريخ استلام الإخطار، ومع ذلك لا

ب) اتيحت للشخص فرصة مغادرة إقليم الطرف الطالب ولم يفعل ذلك طواعية خلال خمسة وأربعون (45) يوماً بعد إطلاق سراح ذلك الشخص نهائياً أو إذا عاد إلى ذلك الإقليم بعد مغادرته له.

2. قبل الاستجابة لطلب وفقاً للفقرة 1. أ من هذه المادة يجوز للطرف المطلوب إليه طلب تقديم المستندات الداعمة لطلب الدولة الثالثة.

المادة 17

النقل بالعبور

مع عدم المساس بأحكام المادة 4 .1. أ والمادة 4 . 2، تطبق القواعد التالية على طلب النقل بالعبور:

1. إذا كان الشخص سيسلم إلى طرف من دولة ثالثة عبر إقليم الطرف الآخر فعلى الطرف الذي سيسلم إليه الشخص الطلب من الطرف الآخر السماح بنقله بالعبور عبر إقليمه.
2. لا يحتاج الأمر إلى إذن في حالة استخدام النقل الجوي ودون هبوط مجدول في إقليم الطرف الآخر.
3. في حالة الهبوط غير المجدول يجب على الطرف الذي حدث الهبوط في إقليمه تقديم المساعدة في تنفيذ النقل بالعبور.
4. عند استلام طلب النقل بالعبور فعلى الطرف المطلوب إليه منح التسليم ما لم يقتنع أن هناك أسباب معقولة لرفض الطلب.

المادة 18

اللغـــة

تحرر المستندات المقدمة وفقاً لهذه الاتفاقية باللغة الرسمية للطرف الطالب وتكون مصحوبة بترجمة إلى اللغة الرسمية للطرف المطلوب إليه أو إلى اللغة الإنجليزية.

المادة 19

النفقـات

1. على الطرف المطلوب إليه القيام بجميع الترتيبات الضرورية عن طلب التسليم في إقليمه وتحمل تكلفة أية إجراءات تنشأ عن ذلك الطلب.
2. يتحمل الطرف المطلوب إليه النفقات المتكبدة في إقليمه للقبض على وتوقيف الشخص المطلوب تسليمه إلى حين تسليم ذلك الشخص.

المادة 14

تسليم الممتلكات

1. يجوز إلى المدى المسموح به في قانون الطرف المطلوب إليه ومع مراعاة حقوق الغير تسليم جميع الممتلكات التي توجد في الطرف المطلوب إليه والمتحصلة نتيجة لجريمة أو يجوز طلبها كأدلة إلى الطرف الطالب إذا طلب ذلك في حالة منح التسليم.
2. مع مراعاة الفقرة 1 من هذه المادة تسلم الممتلكات المشار إليها أعلاه إلى الطرف الطالب إذا طلب ذلك حتى وإن لم يتم التسليم بسبب موت أو هروب الشخص المطلوب.
3. إذا استلزم قانون الطرف المطلوب إليه أو حقوق الغير ذلك، تعاد إلى الطرف المطلوب إليه، دون مقابل، أية ممتلكات سلمت إذا طلب الطرف المطلوب إليه ذلك.

المادة 15

قاعدة التخصيص

1. لا تتخذ إجراءات اتهام أو توقيع حكم أو توقيف أو إخضاع الحرية الشخصية للشخص الذي تم تسليمه عن أي فعل أو امتناع سابق لتسليم الشخص غير ذلك الذي سلم الشخص من أجله باستثناء الحالتين الآتيين:

أ) إذا وافق الطرف المطلوب إليه.

ب) إذا اتيحت لذلك الشخص الفرصة في مغادرة إقليم الطرف المطلوب إليه ولم يفعل ذلك طوعا خلال خمسة وأربعون (45) يوماً من إطلاق سراح ذلك الشخص نهائياً أو إذا عاد إلى ذلك الإقليم بعد مغادرته له.

2. لغرض الفقرة 1. أ من هذه المادة يجوز للطرف المطلوب إليه طلب تقديم المستندات المشار إليها في المادة 8 ونسخة عن أي بيان يقدمه الشخص المسلم فيما يتعلق بالجريمة المطلوب الموافقة بشأنها.

المادة 16

إعادة التسليم إلى دولة ثالثة

1. إذا سلم الشخص إلى الطرف الطالب بوساطة الطرف المطلوب إليه فعلى الطرف الطالب عدم تسليم ذلك الشخص إلى أية دولة ثالثة عن جريمة ارتكبت قبل تسليم ذلك الشخص ما لم:

أ) يوافق الطرف المطلوب إليه، أو

المادة 12

تعدد طلبات التسليم

1 . إذا استلمت طلبات تسليم من طرف ودولة أخرى أو أكثر لتسليم نفس الشخص فعلى الطرف المطلوب إليه أن يقرر إلى أي من تلك الدول سيسلم الشخص وإخطار الطرف الطالب بقراره.

2. على الطرف المطلوب إليه عند تقريره لأية دولة سيسلم الشخص أن يضع في الاعتبار الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف النافذة، وجميع الظروف ذات الصلة وبخاصة:

أ) الخطورة النسبية للجريمة، إذا كانت الطلبات تتعلق بجرائم مختلفة.

ب) زمان ومكان ارتكاب الجريمة.

ج) تواريخ الطلبات.

د) جنسية الشخص.

هـ) المكان المعتاد لإقامة الشخص.

المادة 13

تسليم الشخص المطلوب

1. على الطرف المطلوب إليه بمجرد اتخاذ قرار بالتسليم إخطار الطرف الطالب بذلك القرار عبر القنوات الدبلوماسية على أن يسبب أي قرار بالرفض الكلي أو الجزئي لطلب التسليم.

2. عند الموافقة على تسليم شخص عن جريمة ينقل ذلك الشخص من نقطة مغادرة في إقليم الطرف المطلوب إليه مناسبة للطرفين.

3. على الطرف الطالب نقل الشخص من إقليم الطرف المطلوب إليه خلال ثلاثين (30) يوما بعد تاريخ الإخطار بالقرار. إذا لم ينقل الشخص خلال تلك الفترة فيجوز للطرف المطلوب إليه رفض تسليم ذلك الشخص عن ذات الجريمة.

4. إذا حالت ظروف، خارجة عن إرادة طرف دون تسليم أو نقل الشخص المطلوب فعلى ذلك الطرف إخطار الطرف الآخر وعلى الطرفين الاتفاق على تاريخ جديد للتسليم وتطبق أحكام الفقرة 3 من هذه المادة.

المادة 9

معلومات إضافية

1. إذا اعتبر الطرف المطلوب إليه أن المعلومات المقدمة تدعيماً لطلب تسليم الشخص غير كافية لاستيفاء متطلبات هذه الاتفاقية فيجوز لذلك الطرف طلب معلومات إضافية تقدم خلال الوقت الذي يحدده.

2. أخذا بعين الاعتبار مدة الحكم على وجه التحديد، يجوز للطرف المطلوب إليه أن يطلب من الطرف الطالب النصوص القانونية المتعلقة بتنفيذ الحكم.

المادة 10

القبض الاحتياطي

1. في حالة الاستعجال، يجوز للطرف الطالب التقدم بطلب خطي إلى السلطات المختصة لدى الطرف المطلوب إليه عبر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) أو عبر القنوات الدبلوماسية للقبض إحتياطيا على الشخص المطلوب انتظاراً لتقديم الطلب الرسمي للتسليم.
2. يجب أن يرفق مع طلب القبض الاحتياطي نسخة عن قرار المحكمة أو أمر القبض ووصف الجريمة بما في ذلك متى وأين ارتكبت وتفاصيل عن هوية الشخص المطلوب بالإضافة إلى بيان يفيد بأن طلب التسليم سيقدم لاحقاً.
3. عند استلام طلب القبض الاحتياطي فعلى الطرف المطلوب إليه اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان القبض الاحتياطي على الشخص المطلوب على أن يخطر الطرف الطالب بنتيجة الطلب دون تأخير.
4. يطلق سراح الشخص المقبوض عليه بناء على ذلك الطلب، من الحراسة بانقضاء ستين يوماً من تاريخ القبض على ذلك الشخص إذا لم يستلم طلب تسليم ذلك الشخص مدعماً بالمستندات المبينة في المادة 8 وفي هذه الحالة فعلى الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بذلك بأسرع ما يمكن.
5. لا يمنع إطلاق سراح الشخص وفقاً للفقرة 4 من هذه المادة من إعادة القبض عليه وإقامة الإجراءات أو الاستمرار فيها بغرض تسليم الشخص المطلوب إذا تم استلام الطلب والمستندات الداعمة له لاحقاً.

المادة 11

الإجراء المبسط للتسليم

يجوز منح التسليم وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية بالرغم من عدم استيفاء متطلبات المادة 8 إذا كان ذلك الشخص قد أخطر بطلب التسليم وحقوقه بموجب إجراءات التسليم ووافق على التسليم خطيا أمام سلطة قضائية مختصة.

المادة 7

التسليم المؤقت والمؤجل

1. إذا منح التسليم في حالة شخص متخذة ضده إجراءات اتهام أو يقضي حكماً في إقليم الطرف المطلوب إليه فيجوز لذلك الطرف تسليم الشخص المطلوب إلى الطرف الطالب مؤقتاً بغرض اتخاذ إجراءات الاتهام ضده. ويوقف الشخص المسلم في حراسة الطرف الطالب ويعاد إلى الطرف المطلوب إليه بعد انتهاء الإجراءات ضده وفقاً للشروط التي تحدد باتفاق الطرفين.
2. يجوز للطرف المطلوب إليه تأجيل إجراءات تسليم الشخص المتخذة ضده إجراءات الاتهام أو الذي يقضي حكماً فيه. ويجوز استمرار التأجيل إلى حين انتهاء إجراءات الاتهام ضد الشخص المطلوب أو إلى حين أن يقضي ذلك الشخص أي حكم موقع عليه.

المادة 8

تقديم الطلب والمستندات المطلوبة

1. تحرر طلبات التسليم وجميع المستندات الداعمة خطيا وترسل عبر القنوات الدبلوماسية.
2. في جميع الحالات، تقدم المستندات التالية تدعيماً لطلب التسليم:

أ) معلومات عن وصف وهوية ومكان وجنسية الشخص المطلوب، و
ب) مستند من السلطات القضائية بشأن ظروف الفعل أو الامتناع المشكل لأية جريمة مطلوب من أجلها التسليم بما في ذلك مكان وتاريخ ارتكاب الجريمة وطبيعتها والنص القانوني المنطبق عليها وأي نص يبين أي مدى زمني للاتهام أو تنفيذ العقوبة . على أن ترفق نسخة عن تلك النصوص القانونية.

3. في حالة الشخص المتهم بجريمة يجب أن يرفق بالطلب أصل أو نسخة طبق الأصل مصدقة من أمر القبض ولائحة الاتهام الجنائي الصادرة في الطرف الطالب.
4. في حالة الشخص المطلوب لتنفيذ حكم يجب أن يرفق بالطلب الآتي:

أ) الأصل أو نسخة طبق الأصل مصدقة من الحكم النهائي أو المستند مبيناً فيه الإدانة والحكم الذي سيقضيه، و
ب) إذا كان جزءاً من الحكم قد نفذ من قبل، فيجب أن يرفق بيان خطي من سلطة مختصة يحدد الجزء من الحكم المتبقي تنفيذه.

5. جميع المستندات المقدمة، تدعيماً لطلب التسليم المصدقة والموقعة أو الصادرة عن سلطة قضائية أو سلطة مختصة أخرى لدى الطرف الطالب، تقبل في إجراءات التسليم في الطرف المطلوب إليه دون إثبات لتوقيع أو الصفة الرسمية للشخص الذي قام بتوقيعها.

و) إذا سقط الاتهام أو تنفيذ الحكم عن الجريمة المحددة في طلب التسليم بالتقادم أو لأي سبب آخر بموجب قانون أي من الطرفين.

2. إذا رفض الطرف المطلوب إليه تسليم مواطنه فعليه إحالة الدعوى إلى سلطاته المختصة لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وإذا طلب الطرف المطلوب إليه مستندات إضافية أو أدلة فيجب تقديم تلك المستندات والأدلة دون مقابل لذلك الطرف. كما ويجب إخطار الطرف الطالب بأي إجراء يتخذ في هذا الشأن.

3. في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية لا تعد الجرائم التالية جرائم سياسية:

أ) الاعتداء على رئيس أو رئيس حكومة أي طرف أو أي فرد من عائلتهما أو أي عضو من أعضاء المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة أو أي فرد من عائلته.
ب) أية جريمة تتعلق بالإرهاب، وأية جريمة يكون لأي من الطرفين التزام وفقاً لاتفاقية دولية متعددة الأطراف بتسليم الشخص المطلوب أو تقديم الدعوى لسلطاته المختصة بغرض اتخاذ إجراءات الاتهام.

المادة 5

الرفض الاختياري للتسليم

يجوز رفض التسليم في أي من الحالات الآتية:

1. إذا كان لمحاكم الطرف المطلوب إليه اختصاص بمحاكمة الشخص عن الجريمة المطلوب من أجلها التسليم.

2. إذا كان التسليم سيؤدي إلى نتائج خطيرة للشخص الذي سيتم تسليمه بسبب عمره أو صحته.

3. إذا ارتكبت الجريمة خارج إقليم الطرف الطالب وكانت قانونه لا ينص على ذات الاختصاص في ظروف مماثلة بشان تلك الجريمة.

المادة 6

عقوبة الإعدام

إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم معاقب عليها بالإعدام بموجب قانون الطرف الطالب وأن عقوبة الإعدام عن تلك الجريمة لا ينص عليها قانون الطرف المطلوب إليه أو أنها لا تنفذ عادة فيجب رفض التسليم ما لم يقدم الطرف الطالب ضمانات بما يعتبره الطرف المطلوب إليه كافياً بأن عقوبة الإعدام لن تنفذ.

المادة 3

الجرائم القابلة للتسليم

1. لغرض هذه الاتفاقية يمنح التسليم عن فعل أو امتناع معاقب عليهما بموجب قوانين كلا الطرفين بالسجن أو الحرمان من الحرية لمدة أقصاها سنة واحدة على الأقل أو بعقوبة أشد. وفي حالة تعلق التسليم بشخص أدين في تلك الجرائم مطلوب لتنفيذ حكم بالسجن أو حرمان من الحرية، يمنح التسليم فقط إذا تبقى من العقوبة المحكوم بها ستة أشهر على الأقل.
2. لغرض هذه المادة:

أ) لا يهم سواء أكان قانون الطرفين يضع ذات الفعل أو الامتناع المشكلين للجريمة ضمن ذات التصنيف للجرائم أو يسمي الجريمة بذات المصطلح؛ و
ب) يؤخذ في الاعتبار مجموعة الأفعال أو الامتناعات المدعى بها ضد الشخص المطلوب تسليمه في تحديد عناصر الجريمة في الطرف المطلوب إليه.

3. مع مراعاة الفقرة 1 تكون الجريمة ذات الطبيعة المالية جريمة قابلة للتسليم.
4. إذا تعلق التسليم بعدد من الجرائم كل منها معاقب عليه بموجب قانون الطرفين ولكن بعضها لا يستوفى متطلبات البند 1 فيجوز للطرف المطلوب إليه منح التسليم أيضا عن تلك الجرائم.

المادة 4

الرفض الإلزامي للتسليم

1. لا يمنح التسليم في أي من الحالات الآتية:

أ) إذا كان الشخص المطلوب من مواطني الطرف المطلوب إليه.
ب) إذا اعتبر الطرف المطلوب إليه إن الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة سياسية؛
ج) إذا كانت هناك أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد أن طلب التسليم عن جريمة جنائية عادية قد قدم بغرض اتهام أو معاقبة الشخص بسبب عرق ذلك الشخص أو ديانته أو جنسيته أو معتقداته السياسية.
د) إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة بموجب القانون العسكري وليست جريمة بموجب القانون الجنائي العادي للطرفين.

هـ) إذا صدر حكم نهائي في الطرف المطلوب إليه في ما يتعلق بالجريمة المطلوب من أجلها التسليم، أو

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية تسليم المجرمين

بين

مملكة أسبانيا

و

دولة الإمارات العربية المتحدة

إن مملكة أسبانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة ويشار اليهما في ما يلي "بالطرفين"؛

رغبة في تعاون فعّال بين البلدين لمكافحة الجريمة بإبرام اتفاقية تسليم مجرمين.

اتفقا على ما يأتي:

المادة 1

الالتزام بالتسليم

يوافق الطرفان على تسليم كل منهما للآخر وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية أي شخص مطلوب للاتهام أو لتوقيع أو لتنفيذ حكم في الطرف الطالب عن جريمة قابلة للتسليم.

المادة 2

الاتصال

لغرض هذه الاتفاقية يتصل الطرفان بعضهما ببعض من خلال سلطتيهما المركزيتين وذلك عبر القنوات الدبلوماسية.

السلطة المركزية في دولة الإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل وفي مملكة أسبانيا هي وزارة العدل.

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

TREATY
ON
EXTRADITION
BETWEEN
THE KINGDOM OF SPAIN
AND
THE UNITED ARAB EMIRATES

The Kingdom of Spain and the United Arab Emirates hereinafter referred to as "the Parties";

Desiring to make more effective the cooperation of the two countries in the suppression of crime by concluding a treaty on extradition,

Have agreed as follows:

ARTICLE 1
Obligation to Extradite

The Parties agree to extradite to each other, in accordance with the provisions of this Treaty, any person who is sought for prosecution imposition or enforcement of a sentence in the Requesting Party for an extraditable offence.

ARTICLE 2
Communication

For the purpose of this Treaty the Parties shall communicate with each other through their Central Authorities through diplomatic channels.

The Central Authority on the part of the State of the United Arab Emirates is the Ministry of justice and on the part of the Kingdom of Spain is The Ministry of Justice.

ARTICLE 3
Extraditable Offences

1. For the purpose of this Treaty, extradition shall be granted for acts or omissions which are punishable under the law of both Parties by imprisonment or other deprivation of liberty for a maximum period of at least one year or by a more severe penalty. Where the request for extradition relates to a person convicted of such offences who is sought for the enforcement of a sentence of imprisonment or other deprivation of liberty, extradition shall be granted only if a period of at least six months of the penalty remains to be served.

2. For the purpose of this Article:

a) It shall not matter whether the law of the Parties places the acts or omissions constituting the offence within the same category of offences or denominate the offence by different terminology; and

b) The totality of the acts or omissions alleged against the person whose extradition is requested shall be taken into account in determining the constituent elements of the offence in the Requested Party.

3. Subject to paragraph 1, an offence of a fiscal character is an extraditable offence.

4. If the request for extradition relates to a number of offences, each of which is punishable under the law of both Parties, but some of which do not meet the other requirements of paragraph 1, the Requested Party may also grant extradition for such offences.

ARTICLE 4

Mandatory Refusal of Extradition

1. Extradition shall not be granted in any of the following circumstances:

a) If the person sought is a national of the Requested Party.

b) If the offence for which extradition is requested is considered by the Requested Party as a political offence;

c) If there are substantial grounds for believing that a request for extradition for an ordinary criminal offence has been made for the purpose of prosecuting or punishing a person on account of that person's race, religion, nationality or political beliefs;

d) If the offence for which extradition is requested is an offence under military law, which is not an offence under the ordinary criminal law of the Parties;

e) If a final judgment has been passed in the Requested Party in respect of the offence for which the person's extradition is requested; or

f) If the prosecution or enforcement of the sentence in connection with the offence specified in the request for extradition is barred by lapse of time or for any other reason in accordance with the law of either Party.

2. If the Requested Party denies extradition of its national, it shall submit the case to its competent authority for conducting the appropriate proceedings and if the Requested Party requests additional documents or evidence such documents and evidence shall be submitted free of charge to that Party. The Requesting Party shall be notified of any action taken in this respect.

3. In the application of the provisions of this Treaty the following offences shall not be considered as political offences:

a) An assault on the President or head of the government of either Party or any member of such a person's family or any member of the supreme council of the State of the United Arab Emirates or a member of such a person's family;

b) Any offence relating to terrorism, and any offence within the scope of a multilateral international convention to which both parties are members and which obligates the parties to extradite the person sought or submit the case to its competent authorities for the purpose of taking the prosecution proceedings.

ARTICLE 5

Discretionary Refusal of Extradition

Extradition may be refused in any of the following circumstances:

1. If the courts of the Requested Party have jurisdiction to prosecute the person for the offence for which extradition is requested;

2. If extradition will lead to serious results for the person to be extradited based on his age or health.

3. If the offence is committed outside the territory of the Requesting Party, and the law of that Party does not, in corresponding circumstances, provides for jurisdiction over that offence.

ARTICLE 6
Capital Punishment

If the offence for which extradition is requested is punishable by death under the law of the Requesting Party, and if in respect of such offence the death penalty is not provided for by the law of the Requested Party or is not normally carried out, extradition shall be refused unless the Requesting Party gives such assurances as the Requested Party considers sufficient, that the death penalty will not be carried out.

ARTICLE 7
Temporary and Deferred Surrender

1. If the extradition request is granted in the case of a person who is being prosecuted or is serving a sentence in the territory of the Requested Party, the Requested Party may temporarily surrender the person sought to the Requesting Party for the purpose of prosecution. The person so surrendered shall be kept in custody in the Requesting Party and shall be returned to the Requested Party after the conclusion of the

proceedings against that person, in accordance with conditions to be determined by agreement between the Parties.

2. The Requested Party may postpone the extradition proceedings against a person who is being prosecuted or who is serving a sentence in that Party. The postponement may continue until the prosecution of the person sought has been concluded or until such person has served any sentence imposed.

ARTICLE 8

Presentation of Request and Documents to be Submitted

1. Requests for extradition and supporting documents shall be made in writing and sent through diplomatic channels.

2. In all cases, the following documents shall be submitted in support of a request for extradition:

a) Information about the description, identity, location and nationality of the person sought; and

b) A document from the judicial authorities concerning the circumstances of the acts or omissions constituting each offence for which extradition is requested, including the place and date of the commission of the offence, the nature of the offence, the applicable legal provision, and any provision describing any time limit on the prosecution or the execution of punishment for the offence. A copy of the text of such legal provisions shall be appended.

3. In the case of a person accused of an offence, the request shall be accompanied by the original or a certified true copy of the warrant of arrest and the criminal charge issued in the Requesting Party.

4. In the case of a person sought for the enforcement of a sentence, the request shall be accompanied by:

a) The original or a certified true copy of the final judgment or document setting out the conviction and sentence to be served; and
b) If a portion of the sentence has already been served, a written statement by a competent authority specifying the portion of the sentence which remains to be served.

5. All documents submitted in support of a request for extradition, which have been certified, signed or issued by a judicial or other competent authority of the Requesting Party, shall be admitted in extradition proceedings in the Requested Party without proof of the signature or of the official character of the person having signed them.

ARTICLE 9

Additional Information

1. If the Requested Party considers that the information provided in support of the request for the extradition of a person is not sufficient to fulfill the requirements of this Treaty, that Party may request that additional information be provided within such time as it specifies.

2. Considering the duration of the sentence in particular, the Requested Party may ask the Requesting Party for the texts of the legal provisions relating to execution of the sentence.

ARTICLE 10

Provisional Arrest

1. In case of urgency the Requesting Party may apply in writing to the competent authorities of the Requested Party, through the International Criminal Police Organization (INTERPOL) or through diplomatic channels, for the provisional arrest of the person sought pending the presentation of the formal request for extradition.

2. The application for provisional arrest shall be accompanied by a copy of the court decision or warrant of arrest, a description of the offence, when and where it was committed and the details of the identity of the person sought; and shall contain a statement that an extradition request will be made subsequently.

3. Upon receipt of such an application for provisional arrest, the Requested Party shall take the necessary steps to secure the arrest of the person sought and the Requesting Party shall be promptly notified of the result of its application.

4. A person arrested upon such application shall be released from custody upon the expiration of sixty days from the date of that person's arrest if a request for that person's extradition supported by the documents specified in Article 8, has not been received. In such case, the Requested Party shall notify the Requesting Party as soon as possible.

5. The release of a person pursuant to paragraph 4 of this Article shall not prevent the re-arrest and institution or continuation of proceedings with a view to extraditing the person sought if the request and the supporting documents are received subsequently.

ARTICLE 11
Simplified Procedure of Extradition

Extradition of person may be granted pursuant to the provision of this Treaty, notwithstanding that the requirements of Article 8 have not been met, if such person, having been informed of the extradition request and his rights under extradition proceedings, consents in writing to extradition before a competent judicial authority.

ARTICLE 12
Competing Extradition Requests

1. When requests are received from a Party and one or more other States for the extradition of the same person, the Requested Party shall determine to which of those States the person is to be extradited and shall notify the Requesting Party of its decision.

2. The Requested Party in determining to which State the person is to be extradited shall take into consideration the obligations resulting from bilateral and multilateral agreements in force and all relevant circumstances, in particular:

a) The relative seriousness of the offence, if the requests relate to different offences.

b) Date and place of commission of the offence

c) Dates of the requests.

d) The nationality of the person.

e) The ordinary place of residence of the person.

ARTICLE 13

Surrender of Person to be extradited

1. The Requested Party shall, as soon as a decision on the request for extradition has been made, communicate that decision to the Requesting Party through diplomatic channels. Reasons shall be given for any complete or partial rejection of an extradition request.

2. When extradition of a person for an offence is granted that person shall be removed from a point of departure in the territory of the Requested Party convenient to both Parties.

3. The Requesting Party shall remove the person from the territory of the Requested Party within thirty (30) days after the communication of the decision. If the person is not removed within that period, the Requested Party may refuse the surrender of such person for the same offence.

4. If circumstances beyond its control prevent a Party from surrendering or removing the person to be extradited, it shall notify the other Party. The Parties shall agree upon a new period of time for surrender, and the provisions of paragraph 3 of this Article shall apply.

ARTICLE 14

Surrender of Property

1. To the extent permitted under the law of the Requested Party and subject to the rights of third parties, all property found in the Requested Party that has been acquired as a result of the offence or may be required as evidence shall, if the Requesting Party so requests, be surrendered if extradition is granted.

2. Subject to the provisions of paragraph 1 of this Article, the above mentioned property shall, if the Requesting Party so requests, be surrendered to the Requesting Party even if the extradition cannot be carried out by reason of death or escape of the person sought.

3. Where the law of the Requested Party or the rights of third parties so require, any property so rendered shall be returned to the Requested Party free of charge, if that Party so requests.

ARTICLE 15

Rule of Specialty

1. A person who has been extradited shall not be proceeded against, sentenced or detained nor be subjected to any other restriction of personal liberty for any acts or omissions committed prior to that person's surrender, other than that for which the person extradited, except in the following cases:

a) When the Requested Party consents; or

b) When the person having had the opportunity to leave the territory of the Requesting Party and has not done so voluntarily within forty five (45) days of his final discharge, or has returned to that territory after leaving it.

2. For the purpose of paragraph 1.a of this Article, the Requested Party may require the submission of the documents referred to in Article 8 and a copy of any statement made by the extradited person in respect of the offence for which consent is requested.

ARTICLE 16

Re-Extradition to a Third State

1. When a person has been surrendered to the Requesting Party by the Requested Party, the Requesting Party shall not extradite that person to any third State for an offence committed before that person's surrender unless:

a) The Requested Party consents; or

b) The person, having had the opportunity to leave the territory of the Requesting Party, has not done so voluntarily within forty-five (45) days of that person's final discharge, or has returned to that territory after leaving it.

2. Before responding to a request pursuant to paragraph 1.a of this Article, the Requested Party may require the production of the documents in support of the request of the third State.

ARTICLE 17
Transit

Without prejudice to Article 4. 1. a) and 4. 2, the following rules, regarding transit request, shall apply:

1. Where a person is to be extradited to a Party from a third State the Party to which the person is to be extradited shall request the other Party to permit the transit of that person through its territory.

2. No permission is needed in the case air transport is used and no landing in the territory of the other Party is scheduled.

3. In the case of an unscheduled landing, the Party in whose territory the landing occurs shall assist in effecting the transit.

4. Where the request for transit is received, the requested party shall grant permission unless it is convinced that there are comprehensible reasons to deny the request.

ARTICLE 18
Language

The documents submitted according to this Treaty shall be drawn into the official language of the Requesting Party accompanied by translation into the official language of the Requested Party or into the English language.

ARTICLE 19

Expenses

1. The Requested Party shall make all necessary arrangements for and meet the cost of any proceedings arising out of a request for extradition.

2. The Requested Party shall bear the expenses incurred in its territory for the arrest and detention of the person whose extradition is requested, until the person is surrendered.

3. The Requesting Party shall bear the expenses incurred in conveying the person extradited from the territory of the Requested Party.

4. In case the expenses are of extraordinary nature the Parties shall consult each other to settle the same.

ARTICLE 20

Consultation

The Parties shall consult with each other aiming at the activeness of this Treaty and agree on practical measures needed to facilitate the implementation of this Treaty.

ARTICLE 21

Settlement of Disputes

Any dispute arising from the interpretation or application of this Treaty shall be settled though diplomatic channels.

ARTICLE 22

Application

This Treaty shall apply to any request presented after its entry into force, even if the offence for which extradition is requested was committed before that date.

ARTICLE 23

Entry into Force, Duration and Termination

1. This Treaty shall be subject to ratification and the instruments of ratification shall be exchanged. This Treaty shall come into force on the thirtieth day after the date of the exchange of the instruments of ratification.

2. Either Party may terminate this Treaty by a notice in writing through diplomatic channels at any time. Termination shall take effect six months after the date on which the notice is given. However termination of this Treaty shall not affect any proceedings commenced until the conclusion thereof.

3. This Treaty may be amended by mutual agreement of the Parties and the provisions of paragraph 1 shall be applied thereof.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned being duly authorized thereto by their respective governments have signed this Treaty.

Done in duplicate at Madrid, on the 24th day of November 2009, in the Spanish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic.

FOR THE KINGDOM OF SPAIN

Francisco Caamaño Domínguez
Minister of Justice

FOR THE UNITED ARAB EMIRATES

Dr. Hadef Bin Jouan Al Dhaheri
Minister of Justice

[SPANISH TEXT – TEXTE ESPAGNOL]

CONVENIO DE EXTRADICIÓN ENTRE EL REINO DE ESPAÑA Y LOS EMIRATOS ÁRABES UNIDOS

El Reino de España y los Emiratos Árabes Unidos, en lo sucesivo denominados "las Partes";

Deseosos de hacer más eficaz la cooperación entre los dos países en la lucha contra la delincuencia mediante la conclusión de un convenio de extradición;

Han convenido en lo siguiente:

ARTÍCULO 1
Obligación de conceder la extradición

Con arreglo a las condiciones establecidas en el presente Convenio, las Partes convienen en concederse recíprocamente la extradición de toda persona a quien se reclame para su enjuiciamiento, o para la imposición o cumplimiento de una condena en la Parte requirente por un delito que dé lugar a extradición.

ARTÍCULO 2
Comunicación

A los efectos del presente Convenio, las Partes se comunicarán entre sí a través de sus autoridades centrales, por conducto diplomático.

La autoridad central será, para España y para los Emiratos Árabes Unidos, el Ministerio de Justicia respectivo.

ARTÍCULO 3

Delitos que dan lugar a extradición

1. A los efectos del presente Convenio, se concederá la extradición por las acciones u omisiones que sean punibles con arreglo a la legislación de ambas Partes con pena de prisión u otra pena privativa de libertad con una duración máxima de al menos un año o con una pena más grave. Cuando la solicitud de extradición se refiera a una persona condenada por un delito de esa clase a la que se reclame para el cumplimiento de una pena de prisión u otra pena privativa de libertad, sólo se concederá la extradición si le quedan por cumplir, por lo menos, seis meses de la pena.

2. A los efectos del presente Artículo:

a) no se tendrá en cuenta el hecho de que la legislación de las Partes tipifiquen las acciones u omisiones constitutivas de delito dentro de la misma categoría delictiva o que denominen a aquél con una terminología diferente; y

b) para determinar los elementos constitutivos del delito en la Parte requerida, se tomará en consideración la totalidad de las acciones u omisiones imputadas a la persona cuya extradición se solicita.

3. Con sujeción a lo dispuesto en el apartado 1, los delitos en material fiscal darán lugar a extradición.

4. Si la solicitud de extradición se refiere a varios delitos, punibles cada uno de ellos según la legislación de ambas Partes Contratantes, pero en relación con algunos de los cuales no se reúnen los demás requisitos del apartado 1, el Estado requerido podrá conceder también la extradición por dichos delitos.

ARTÍCULO 4

Denegación obligatoria de la extradición

1. No se concederá la extradición si concurre alguna de las circunstancias siguientes:

a) si la persona reclamada es nacional de la Parte requerida;

b) si el delito por el que se solicita la extradición es considerado delito político por la Parte requerida;

c) si existen razones fundadas para creer que la solicitud de extradición, motivada por un delito común, se ha presentado con objeto de perseguir o castigar a una persona por razón de su raza, religión, nacionalidad u opiniones políticas;

d) si el delito por el que se solicita la extradición constituye delito según la legislación militar, pero no es delito según la legislación penal ordinaria de las Partes;

e) si en la Parte requerida se ha dictado sentencia firme respecto del delito por el que se solicita la extradición de la persona; o

f) si la acción penal o el cumplimiento de la pena por el delito a que se refiere la solicitud de extradición hubieran prescrito o se hubieran extinguido por cualquier otra causa de conformidad con la legislación de cualquiera de las Partes.

2. Si la Parte requerida deniega la extradición de uno de sus nacionales, someterá el asunto a su autoridad competente para que siga el procedimiento apropiado, y si dicha Parte solicita documentación o pruebas complementarias, éstas le serán

facilitadas sin cargo alguno. La Parte requirente será notificada de toda medida adoptada en este sentido.

3. A efectos de la aplicación de las disposiciones del presente Convenio, los siguientes delitos no se considerarán de carácter político:

a) la agresión al Presidente o Jefe de Gobierno de cualquiera de las Partes o a un miembro de su familia, o la agresión a cualquier miembro del Consejo Supremo del Estado de los Emiratos Árabes Unidos o a un miembro de su familia;

b) cualquier delito relacionado con el terrorismo, y cualquier delito que entre dentro del ámbito de un convenio internacional multilateral del que ambas Partes sean miembros y que obligue a las mismas a conceder la extradición de la persona reclamada o a someter el asunto a sus autoridades competentes para su persecución penal.

ARTÍCULO 5

Denegación facultativa de la extradición

Podrá denegarse la extradición cuando concurra cualquiera de las circunstancias siguientes:

1. si los tribunales del Estado requerido tienen jurisdicción para enjuiciar a la persona por el delito por el que se solicita la extradición;

2. si la extradición puede tener consecuencias graves para la persona reclamada, por razón de su edad o estado de salud;

3. si el delito se cometió fuera del territorio de la Parte requirente y la legislación de esa Parte excluye la jurisdicción sobre ese delito en circunstancias análogas.

ARTÍCULO 6

Pena capital

Si el delito por el que se solicita la extradición está castigado con la pena de muerte en virtud de la legislación de la Parte requirente, y dicha pena no se halla prevista para ese delito en la legislación de la Parte requerida, o normalmente no lleğa a ejecutarse, se denegará la extradición salvo si el Estado requirente ofrece las garantías que la Parte requerida considere suficientes de que no se ejecutará la pena de muerte.

ARTÍCULO 7

Entrega temporal y aplazada

1. Si se concede la extradición en el caso de una persona que esté siendo juzgada o cumpliendo condena en el territorio de la Parte requerida, esta podrá entregar temporalmente a la Parte requirente la persona reclamada a efectos de su enjuiciamiento. La persona así entregada deberá permanecer detenida en la Parte requirente y será devuelta al Estado requerido cuando termine el procedimiento contra ella, de acuerdo con las condiciones que se establezcan mediante acuerdo entre las Partes.

2. La Parte requerida podrá aplazar el procedimiento de extradición contra una persona que esté siendo enjuiciada o cumpliendo condena en esa Parte. El aplazamiento podrá prolongarse hasta que haya concluido el enjuiciamiento de la persona reclamada o hasta que esa persona haya cumplido la condena impuesta.

ARTÍCULO 8

Presentación de la solicitud y documentos que deben acompañarla

1. Las solicitudes de extradición y la documentación de apoyo se redactarán por escrito y se enviarán por conducto diplomático.

2. En todos los casos, se presentarán los siguientes documentos en apoyo de una solicitud de extradición:

a) información sobre la descripción, identidad, paradero y nacionalidad de la persona reclamada; y

b) un documento de las autoridades judiciales sobre las circunstancias de las acciones u omisiones constitutivas de cada delito por el que se solicite la extradición, incluidos el lugar y la fecha de su comisión, su naturaleza, las disposiciones legales aplicables, así como cualquier disposición relativa a la prescripción de los delitos y las penas. Se adjuntará copia del texto de dichas disposiciones legales.

3. En el caso de una persona a quien se acuse de un delito, la solicitud deberá acompañarse del original o una copia certificada conforme de la orden de detención y la acusación penal expedidos en la Parte requirente.

4. En el caso de una persona reclamada para el cumplimiento de una pena, la solicitud deberá acompañarse de:

a) el original o copia certificada de la sentencia firme u otro documento en el que figure la condena y la pena que haya de cumplirse; y

b) si ya se ha cumplido una parte de la pena, una declaración escrita de la autoridad competente en la que se especifique la parte de la pena que resta por cumplir.

5. Todos los documentos aportados en apoyo de una solicitud de extradición, que hayan sido certificados, firmados o expedidos por una autoridad judicial u otra autoridad competente de la Parte requirente, serán admitidos en el procedimiento de extradición por la Parte requerida, sin la prueba de la firma o del carácter oficial de la persona que los haya firmado.

ARTÍCULO 9
Información complementaria

1. Si la Parte requerida considera que la información aportada en apoyo de la solicitud de extradición de una persona no es suficiente para que se cumplan los requisitos del presente Convenio, podrá solicitar que se aporte información adicional dentro del plazo que ella misma especifique.

2. Por lo que respecta, en particular, a la duración de la pena la Parte requerida podrá solicitar a la Parte requirente los textos de las disposiciones legales relativas a la ejecución de la misma.

ARTÍCULO 10
Detención preventiva

1. En caso de urgencia, la Parte requirente podrá solicitar por escrito a las autoridades competentes de la Parte requerida, a través de la Organización Internacional de Policía Criminal (INTERPOL) o por conducto diplomático, la detención preventiva de la persona reclamada hasta que se presente la solicitud formal de extradición

2. La petición de detención preventiva se acompañará de una copia de la resolución judicial o de la orden de detención, una descripción del delito, del lugar y el momento de comisión del mismo y los detalles de la filiación de la persona reclamada; se incluirá una declaración de que posteriormente se presentará una solicitud de extradición.

3. Una vez recibida dicha petición de detención preventiva, la Parte requerida adoptará las medidas necesarias para asegurar la detención de la persona reclamada e informará sin demora a la Parte requirente del resultado de su petición.

4. La persona que haya sido detenida como consecuencia de dicha petición será puesta en libertad a los sesenta días de la fecha en que se produjo su detención si para entonces no se ha recibido la solicitud de extradición de dicha persona, acompañada de los documentos mencionados en el Artículo 8. En tal caso, la Parte requerida informará de ello lo antes posible a la Parte requirente.

5. El hecho de que se haya puesto en libertad a una persona reclamada según lo dispuesto en el apartado 4 del presente Artículo no será obstáculo para una nueva detención, o para que se inicie o continúe el procedimiento de extradición de dicha persona en caso de recibirse posteriormente la solicitud y documentos de apoyo.

ARTÍCULO 11

Procedimiento simplificado de extradición

Se podrá conceder la extradición de una persona reclamada en virtud de lo dispuesto en el presente Convenio, sin cumplir con las formalidades exigidas en el Artículo 8, siempre que la persona reclamada manifieste su consentimiento por escrito ante una autoridad judicial, después de haber sido informada del contenido de la solicitud de extradición y de sus derechos en virtud de un procedimiento formal de extradición

ARTÍCULO 12

Concurso de solicitudes de extradición

1. En caso que se reciban de una Parte y de otro u otros Estados solicitudes de extradición de la misma persona, la Parte requerida determinará a cuál de esos Estados habrá de concederse la extradición y notificará dicha decisión a la Parte requirente.

2. Para determinar a qué Estado se concede la extradición de una persona, la Parte requerida tendrá en cuenta las obligaciones derivadas de los acuerdos bilaterales y multilaterales en vigor y todas las circunstancias pertinentes, en particular:

a) la gravedad relativa de los delitos, en caso de que las solicitudes se refieran a delitos distintos;

b) la fecha y el lugar de comisión de cada delito;

c) las fechas de las solicitudes;

d) la nacionalidad de la persona;

e) el lugar de residencia habitual de la persona.

ARTÍCULO 13

Entrega de la persona extraditada

1. En cuanto haya tomado una decisión respecto de la solicitud de extradición, la Parte requerida la comunicará a la Parte requirente por conducto diplomático. Deberá motivarse toda decisión por la que se deniegue total o parcialmente una solicitud de extradición.

2. Cuando se conceda la extradición de una persona por un delito, se efectuará su traslado desde un punto de partida en el territorio de la Parte requerida que sea conveniente para ambas Partes.

3. La Parte requirente recogerá a la persona del territorio de la Parte requerida dentro de los treinta (30) días siguientes a la comunicación de la decisión. Si la persona reclamada no fuera recogida dentro de dicho plazo, la Parte requerida podrá denegar la entrega de esa persona por el mismo delito.

4. Si por circunstancias ajenas a su control una Parte no puede proceder a la entrega o recogida de la persona que va a ser extraditada, lo pondrá en conocimiento de la otra Parte. Las Partes concertarán un nuevo plazo de entrega, y se aplicarán las disposiciones del apartado 3 del presente Artículo.

ARTÍCULO 14

Entrega de bienes

1. En la medida que lo permita la legislación de la Parte requerida y con sujeción a los derechos de terceros, todos los bienes que se encuentren en la Parte requerida y se hayan adquirido como resultado del delito o puedan necesitarse como prueba se entregarán, si así lo solicita la Parte requirente, en caso de que se conceda la extradición.

2. Sin perjuicio de lo dispuesto en el apartado 1 del presente Artículo, dichos bienes se entregarán a la Parte requirente, se ésta así lo solicita, aun en caso de que de que no pueda llevarse a cabo la extradición por fallecimiento o evasión de la persona reclamada.

3. Cuando así lo exija la legislación de la Parte requerida o los derechos de terceros, los bienes entregados serán restituidos sin cargo alguno a la Parte requerida, si ésta así lo solicita.

ARTÍCULO 15
Principio de especialidad

1. La persona que haya sido extraditada no podrá ser perseguida judicialmente, condenada, detenida ni sometida a ninguna otra restricción de su libertad personal por acciones u omisiones cometidas con anterioridad a la entrega que no sean aquéllas por las que se concedió su extradición, salvo en los casos siguientes:

a) cuando la Parte requerida consienta en ello;

b) cuando dicha persona, habiendo tenido la posibilidad de abandonar el territorio de la Parte requirente, no lo hubiera hecho voluntariamente dentro los cuarenta y cinco días siguientes a su absolución definitiva, o hubiera regresado a dicho territorio después de haberlo abandonado.

2. A efectos del apartado 1. a) del presente Artículo, la Parte requerida podrá exigir la presentación de los documentos indicados en el Artículo 8 y una copia de cualquier declaración formulada por la persona extraditada en relación con el delito respecto del cual se solicita el consentimiento.

ARTÍCULO 16
Reextradición a un tercer Estado

1. En caso de que una persona haya sido entregada a la Parte requirente por la Parte requerida, la Parte requirente no concederá la extradición de esa persona a

ningún tercer Estado por un delito cometido antes de la entrega de la misma, salvo:

a) si la Parte requerida consiente en ello;

b) si la persona, habiendo tenido la posibilidad de abandonar el territorio de la Parte requirente, no lo hubiera hecho voluntariamente dentro los cuarenta y cinco días siguientes a su absolución definitiva, o hubiera regresado a dicho territorio después de haberlo abandonado.

2. Antes de dar respuesta a una solicitud presentada en virtud del apartado 1. a) del presente Artículo, la Parte requerida podrá exigir la presentación de los documentos aportados en apoyo de la solicitud del tercer Estado.

ARTÍCULO 17
Tránsito

Sin perjuicio de lo dispuesto en los apartados 1. a) y 2 del Artículo 4, se aplicarán los siguientes principios en relación con cualquier solicitud de tránsito:

1. Cuando la extradición a una Parte haya de realizarse desde un tercer Estado, dicha Parte solicitará a la otra permiso de tránsito por su territorio para esa persona.

2. No se requerirá permiso alguno en caso de que se utilice el transporte aéreo y no se haya previsto el aterrizaje en el territorio de la otra Parte.

3. En caso de aterrizaje imprevisto, la Parte en la que se efectúe el mismo prestará su asistencia para la realización del tránsito.

4. Cuando se reciba una solicitud de tránsito, la Parte requerida la autorizará salvo si tiene la certeza de que existen razones fundadas para denegarla.

ARTÍCULO 18

Lenguas

Los documentos entregados de conformidad con el presente Convenio se redactarán en la lengua oficial de la Parte requirente e irán acompañados de una traducción a la lengua oficial de la Parte requerida o al inglés.

ARTÍCULO 19

Gastos

1. La Parte requerida tomará todas las medidas necesarias para sufragar los gastos de cualesquiera procedimientos derivados de una solicitud de extradición.

2. La Parte requerida correrá con los gastos realizados en su territorio como consecuencia de la detención de la persona cuya extradición se solicita, hasta el momento de su entrega.

3. La Parte requirente correrá con los gastos realizados para trasladar a la persona extraditada desde el territorio de la Parte requerida.

4. Si existen gastos de carácter extraordinario, las Partes se consultarán entre sí para su liquidación.

ARTÍCULO 20

Consultas

Las Partes celebrarán consultas con vistas a promover una aplicación eficaz de este Convenio y acordarán las medidas prácticas que sean necesarias para facilitar la aplicación del mismo.

ARTÍCULO 21

Solución de controversias

Toda controversia que pueda surgir en relación con la interpretación o aplicación del presente Convenio se resolverá por conducto diplomático.

ARTÍCULO 22

Aplicación

El presente Convenio se aplicará a toda solicitud presentada después de su entrada en vigor, aun cuando el delito por el que se solicite la extradición se hubiera cometido antes de dicha fecha.

ARTÍCULO 23

Entrada en vigor, duración y terminación

1. El presente Convenio estará sujeto a ratificación, debiendo intercambiarse los instrumentos correspondientes, y entrará en vigor treinta (30) días después de la fecha del intercambio de dichos instrumentos.

2. Cualquiera de las Partes podrá denunciar el Convenio en cualquier momento mediante notificación por escrito cursada por conducto diplomático. El Convenio dejará de estar en vigor seis meses después de la fecha de la notificación. No obstante, la terminación del Convenio no afectará a los procedimientos iniciados con anterioridad a la misma.

3. El presente Convenio podrá modificarse mediante acuerdo entre las Partes, en cuyo caso será de aplicación lo dispuesto en el anterior apartado 1.

EN FE DE LO CUAL, los abajo firmantes, debidamente autorizados a tal efecto por sus Gobiernos respectivos, firman el presente Convenio.

Hecho en Madrid, el 24 de noviembre de 2009, por duplicado, en español, árabe e inglés, siendo todos los textos igualmente auténticos.

POR EL REINO DE ESPAÑA

Francisco Caamaño Domínguez
Ministro de Justicia

POR LOS EMIRATOS ÁRABES UNIDOS

Dr. Hadef Bin Jouan Al Dhaheri
Ministro de Justicia

[TRANSLATION – TRADUCTION]

TRAITE D'EXTRADITION ENTRE LE ROYAUME D'ESPAGNE ET LES ÉMIRATS ARABES UNIS

Le Royaume d'Espagne et les Émirats arabes unis, ci-après dénommés « les Parties »,

Désireux de renforcer la coopération entre leurs deux pays en matière de suppression de la délinquance au moyen d'un traité d'extradition,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Obligation d'accorder l'extradition

Chacune des Parties s'engage à extrader vers l'autre, conformément aux dispositions du présent Traité, tout individu recherché aux fins de poursuites ou d'exécution d'une peine dans la Partie requérante en raison d'une infraction donnant lieu à extradition.

Article 2. Communication

Aux fins d'application du présent Traité, les Parties communiquent entre elles par la voie diplomatique par l'entremise de leurs Autorités centrales.

L'Autorité centrale de l'État des Émirats arabes unis est le Ministère de la justice et celle du Royaume d'Espagne, le Ministère de la justice.

Article 3. Infractions donnant lieu à extradition

Aux fins de l'application du présent Traité, l'extradition sera accordée pour des actes ou des omissions qui sont punis par la législation des deux Parties d'une peine d'emprisonnement ou d'une toute autre peine privative de liberté d'une durée maximale d'au moins un an ou d'une peine plus sévère. Si la demande d'extradition vise un individu condamné pour de telles infractions aux fins de l'exécution d'une condamnation à une peine d'emprisonnement ou toute autre peine privative de liberté, l'extradition ne sera accordée que si la peine restant encore à purger est d'au moins six mois.

Aux fins du présent article :

a) Il ne sera pas tenu compte du fait que la législation des Parties ne placent pas les actes ou omissions constituant le délit dans la même catégorie de délits ou usent d'une terminologie différente pour qualifier l'infraction; et

b) L'ensemble des actes ou omissions retenus contre l'individu dont l'extradition est demandée est pris en considération pour déterminer les éléments constitutifs de l'infraction dans la Partie requise.

3. Sous réserve des dispositions du paragraphe 1, une infraction de nature fiscale est une infraction donnant lieu à l'extradition.

4. Si la demande d'extradition porte sur plusieurs infractions, dont chacune est punissable en vertu de la législation des deux Parties, mais que certaines ne répondent pas aux autres exigences du paragraphe 1, la Partie requise peut également accorder l'extradition pour ces dernières infractions.

Article 4. Cas de refus obligatoire d'extradition

1. L'extradition ne sera pas accordée dans les cas suivants :

a) Si la personne réclamée est un ressortissant de la Partie requise;

b) Si l'infraction pour laquelle l'extradition est demandée est considérée comme une infraction politique par la Partie requise;

c) S'il existe des raisons sérieuses de croire que la demande d'extradition motivée par une infraction de droit commun a été présentée en vue de poursuivre ou de punir un individu en raison de sa race, de sa religion, de sa nationalité ou de ses opinions politiques;

d) Si l'infraction pour laquelle l'extradition est demandée est une infraction à la législation militaire et ne constitue pas une infraction en vertu du droit pénal des Parties;

e) Lorsque la personne réclamée a été définitivement jugée par la Partie requise pour le délit pour lequel l'extradition est demandée;

f) Si la poursuite ou l'exécution de la peine liée à l'infraction spécifiée dans la demande d'extradition est frappée de prescription ou exclue pour toute autre raison en vertu de la législation de l'une ou l'autre des Parties.

2. Si la Partie requise refuse l'extradition d'un de ses ressortissants, elle soumet le cas à son autorité compétente qui sera chargée de procéder aux formalités requises, et si la Partie requise exige des documents ou pièces supplémentaires, ces derniers lui seront transmis gratuitement. La Partie requérante sera informée de toute mesure prise à cet égard.

3. Aux fins d'application des dispositions du présent Traité, ne sont pas considérées comme des infractions politiques :

a) Un attentat contre la vie du Président ou du Chef de gouvernement de l'une ou l'autre des Parties ou d'un membre de sa famille, ou d'un membre du Conseil suprême de l'État des Émirats arabes unis, ou d'un membre de sa famille;

b) Toute infraction se rapportant au terrorisme, et toute infraction entrant dans le champ d'application d'une convention internationale multilatérale de laquelle les deux Parties sont membres et qui oblige les Parties à extrader la personne réclamée ou à soumettre son cas à ses autorités compétentes afin de la traduire en justice

Article 5. L'extradition pourra être refusée dans l'un des cas suivants :

1. Si les tribunaux de la Partie requise sont compétents pour poursuivre l'individu pour l'infraction pour laquelle l'extradition est demandée;

2. Si l'extradition a des conséquences graves pour l'individu qui doit être extradé en raison de son âge ou de son état de santé;

3. Si l'infraction est commise en dehors du territoire de la Partie requérante et que la législation de cette dernière ne lui confère pas juridiction pour une infraction de cet ordre commise dans des circonstances comparables.

Article 6. Peine capitale

Lorsque l'infraction pour laquelle l'extradition est demandée est punie par la peine capitale selon la législation de la Partie requérante et qu'en revanche, cette peine n'est pas prévue pour la même infraction dans la Partie requise ou n'est pas appliquée, l'extradition doit être refusée à moins que la Partie requérante ne donne la garantie à la Partie requise que la peine capitale ne sera pas appliquée.

Article 7. Remise temporaire et remise différée

1. Si une demande d'extradition est accordée dans le cas d'une personne qui fait l'objet de poursuites ou qui purge une peine sur le territoire de la Partie requise, celle-ci peut remettre temporairement la personne réclamée à la Partie requérante aux fins de poursuites judiciaires. La personne ainsi remise reste en détention dans la Partie requérante et sera remise à la Partie requise à l'achèvement des poursuites judiciaires engagées contre elle, conformément aux conditions à déterminer d'un commun accord par les Parties.

2. La Partie requise peut ajourner la procédure d'extradition d'une personne qui fait l'objet de poursuites ou qui purge une peine dans cette Partie jusqu'à la conclusion des poursuites engagées contre la personne réclamée ou jusqu'à l'accomplissement de la peine prononcée.

Article 8. Présentation de la demande d'extradition et pièces à produire

1. Les demandes d'extradition et les pièces justificatives sont présentées par écrit et transmises par la voie diplomatique.

2. Dans tous les cas, les pièces suivantes sont produites à l'appui d'une demande d'extradition :

a) Des renseignements sur le signalement, l'identité et la nationalité de la personne réclamée et sur le lieu où elle se trouve; et

b) Un document émis par les autorités judiciaires concernant les circonstances dans lesquelles les actes ou les omissions constituant l'infraction pour laquelle l'extradition est demandée, y compris le lieu, la date et la nature de l'infraction, les dispositions légales applicables, et toute disposition se rapportant à la prescription des poursuites ou de l'exécution de la peine pour l'infraction commise. Une copie du texte de ces dispositions légales doit être annexée.

3. Dans le cas d'une personne poursuivie pour une infraction, la demande sera accompagnée par l'exemplaire original ou une copie certifiée conforme du mandat d'arrêt et de l'accusation portée dans la Partie requérante.

4. Dans le cas d'une personne réclamée pour l'exécution d'une peine, la demande sera accompagnée des pièces suivantes :

a) L'exemplaire original ou une copie certifiée du jugement ou du document faisant état de la déclaration de culpabilité et indiquant la peine à purger;

b) Si la peine a déjà été purgée en partie, une déclaration d'une autorité compétente indiquant la portion de la peine qui reste à purger.

5. Toutes les pièces présentées à l'appui d'une demande d'extradition qui ont été certifiées, signées ou émise par une autorité judiciaire ou par toute autre autorité compétente de la Partie requérante sont admises dans les procédures d'extradition dans la Partie requise sans qu'il soit nécessaire de prouver la signature ou la qualité du signataire.

Article 9. Complément d'information

1. Si la Partie requise estime que l'information fournie à l'appui de la demande d'extradition d'une personne est insuffisante au regard des exigences du présent Traité, cette Partie peut demander que soient fournis les compléments d'information nécessaires dans le délai qu'elle indique.

2. En ce qui concerne la durée de la peine en particulier, la Partie requise peut demander à la Partie requérante les textes des dispositions légales se rapportant à l'exécution de la peine.

Article 10. Détention préventive

1. En cas d'urgence, la Partie requérante peut demander la mise en détention préventive de la personne réclamée en attendant que soit présentée la requête aux fins de son extradition. Cette demande est transmise par écrit aux autorités compétentes de la Partie requise, que ce soit par la voie diplomatique ou par l'Organisation internationale de la police criminelle (Interpol).

2. La demande de mise en détention préventive est accompagnée d'une copie de la décision du jugement du tribunal ou du mandat d'arrêt, d'une description de l'infraction, de la date et du lieu où elle a été commise, ainsi que du signalement et de l'identité de la personne réclamée, et contient une déclaration à l'effet qu'une demande d'extradition sera acheminée ultérieurement.

3. Sur réception d'une demande d'arrestation provisoire, la Partie requise prend les mesures nécessaires pour assurer l'arrestation de la personne réclamée et la Partie requérante est informée sans délai des résultats de sa demande.

4. La personne arrêtée à la suite d'une telle demande est remise en liberté à l'expiration d'un délai de soixante jours à compter de la date de son arrestation si une demande pour l'extradition de cette personne, accompagnée des pièces visées à l'article 8, n'a pas été reçue. Dans ce cas, la Partie requise en informe la Partie requérante le plus rapidement possible.

5. La remise en liberté d'une personne aux termes du paragraphe 4 du présent article ne s'opposera pas à ce qu'elle soit à nouveau arrêtée, ni à ce que des procédures

d'extradition à l'égard de la personne réclamée soient diligentées ou poursuivies si une demande à cet effet accompagnée des pièces l'appuyant est reçue subséquemment.

Article 11. Procédure d'extradition simplifiée

L'extradition d'une personne peut être accordée en vertu des dispositions du présent Traité, sans que les exigences de l'article 8 n'aient été respectées, pourvu que ladite personne, ayant été informée de la demande d'extradition et de ses droits en vertu de la procédure d'extradition, consente par écrit à son extradition devant une autorité judiciaire compétente.

Article 12. Concours de demandes d'extradition

1. Lorsque l'extradition de la même personne est demandée par une Partie et par un ou plusieurs autres États, la Partie requise décide auquel de ces États elle doit être remise et informe la Partie requérante de sa décision.

2. Pour déterminer à quel État la personne doit être remise, la Partie requise tient compte de toutes les obligations découlant d'accords bilatéraux et multilatéraux en vigueur et de toutes les circonstances pertinentes, notamment :

a) De la gravité relative de l'infraction, si les demandes portent sur des infractions différentes;

b) De la date et du lieu de l'infraction;

c) Des dates des demandes;

d) De la nationalité de la personne;

e) Du lieu habituel de résidence de la personne.

Article 13. Remise de la personne devant être extradée

1. Dès qu'une décision sur la demande d'extradition a été prise, la Partie requise en fait part à la Partie requérante par la voie diplomatique. Tout rejet complet ou partiel de la demande d'extradition doit être motivé.

2. Lorsque l'extradition d'une personne est accordée, cette personne est remise en un lieu du territoire de la Partie requise convenant aux deux Parties.

3. La Partie requérante transfère la personne du territoire de la Partie requise dans un délai de trente (30) jours à compter de la date à laquelle la décision a été communiquée. Si la personne n'est pas transférée dans le délai prescrit, la Partie requise peut refuser de livrer cette personne pour la même infraction.

4. Au cas où pour des circonstances étrangères à sa volonté une Partie est dans l'impossibilité de remettre ou de transférer la personne à extrader, elle en informe l'autre Partie. Les Parties conviennent d'un nouveau délai de remise et les dispositions du paragraphe 3 du présent article seront applicables.

Article 14. Remise d'objets

1. Dans la mesure permise par la législation de la Partie requise et sous réserve des droits des tiers, si l'extradition est accordée et à la demande de la Partie requérante, tous les objets se trouvant dans la Partie requise qui proviennent de l'infraction et qui peuvent être requis comme éléments de preuve doivent être remis à la Partie requérante.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 1 du présent article, les biens mentionnés ci-dessus seront remis à la Partie requérante à sa demande même si l'extradition ne peut s'accomplir en raison de l'évasion ou de la mort de la personne réclamée.

3. Lorsque la législation de la Partie requise ou les droits des tiers l'exigent, tout bien ainsi remis est restitué sans frais à la Partie requise, à sa demande.

Article 15. Règle de la spécialité

1. La personne qui aura été extradée ne sera ni détenue, ni incarcérée ni jugée ou soumise à toute autre mesure restrictive de sa liberté individuelle pour tous les actes ou omissions antérieurs à la remise autre que ceux pour lesquels la personne a été extradée, sauf dans les cas suivants :

a) Si la Partie requise y consent; ou

b) Si, ayant eu la possibilité de quitter le territoire de la Partie requise, la personne extradée ne l'a pas fait volontairement dans un délai de quarante-cinq (45) jours à compter du renvoi définitif ou est retournée sur le territoire après l'avoir quitté.

2. Aux fins de l'alinéa a) du paragraphe 1 du présent article, la Partie requise peut exiger, pour donner son consentement, que les pièces visées à l'article 8 et une copie de la déclaration de l'individu extradé concernant l'infraction soient jointes à la demande.

Article 16. Réextradition vers un État tiers

1. Lorsqu'une personne a été remise à la Partie requérante par la Partie requise, la Partie requérante ne peut la remettre à un État tiers pour une infraction commise avant la remise de cette personne, sauf :

a) Lorsque la Partie requise y consent; ou

b) Lorsque cette personne, ayant eu la possibilité de quitter le territoire de la Partie requérante, ne l'a pas fait volontairement dans les quarante-cinq (45) jours à compter du renvoi définitif ou est retournée sur le territoire après l'avoir quitté.

2. Avant de répondre à la demande visée à l'alinéa a) du paragraphe 1 du présent article, la Partie requise peut demander la production des pièces présentées à l'appui de la demande de l'État tiers.

Article 17. Transit

Sans préjudice des dispositions de l'alinéa a) du paragraphe 1 et du paragraphe 2 de l'article 4, les règles suivantes s'appliquent aux demandes de transit :

1. En cas d'extradition vers le territoire d'une Partie à partir d'un État tiers, la Partie vers le territoire de laquelle la personne doit être extradée demandera à l'autre Partie d'autoriser le passage en transit de ladite personne sur son territoire.

2. Aucune autorisation n'est nécessaire en cas d'utilisation de la voie aérienne ou si aucun atterrissage n'est prévu sur le territoire de l'autre Partie.

3. En cas d'atterrissage fortuit, la Partie sur le territoire de laquelle l'atterrissage a lieu apportera son assistance pour effectuer le transit.

4. Une fois la demande de transit reçue, la Partie requise accorde la permission à moins qu'elle ne juge qu'il existe des formes raisonnables de refuser la demande.

Article 18. Langues

Les pièces soumises en application du présent Traité sont rédigées dans la langue officielle de la Partie requérante accompagnées d'une traduction dans la langue officielle de la Partie requise ou en anglais.

Article 19. Frais

1. La Partie requise prendra toutes dispositions nécessaires à la suite de la demande d'extradition et en assumera les frais.

2. La Partie requise assumera les frais occasionnés sur son territoire par l'arrestation et l'incarcération de la personne dont l'extradition est demandée, jusqu'à ce qu'elle soit prise en charge.

3. La Partie requérante assumera les frais de transport de la personne extradée à partir du territoire de la Partie requise.

4. En cas de frais de nature extraordinaire, les Parties se consultent en vue de régler la question.

Article 20. Consultations

Les Parties se consultent aux fins de l'application du présent Traité et conviennent des dispositions pratiques nécessaires pour faciliter la mise en œuvre du présent Traité.

Article 21. Règlement des différends

Tout différend résultant de l'interprétation ou de l'application du présent Traité sera réglé par la voie diplomatique.

Article 22. Application

Le présent Traité s'applique à toute demande présentée à partir de son entrée en vigueur même si l'infraction pour laquelle l'extradition est demandée a été commise avant cette date.

Article 23. Entrée en vigueur, durée et dénonciation

1. Le présent Traité est sujet à ratification et les instruments de ratification seront échangés. Le présent Traité entrera en vigueur le trentième jour suivant la date de l'échange des instruments de ratification.

2. L'une ou l'autre des Parties peut à tout moment dénoncer le présent Traité par écrit et par la voie diplomatique. La dénonciation du Traité prendra effet six mois après la date à laquelle elle aura été reçue par l'autre Partie. La dénonciation du présent Traité n'affectera toutefois pas les procédures engagées avant sa conclusion.

3. Le présent Traité peut être amendé par consentement des Parties et les dispositions du paragraphe 1 du présent article s'appliquent.

EN FOI DE QUOI les soussignés à ce dûment autorisés par leurs Gouvernements respectifs ont signé le présent Traité.

FAIT en deux exemplaires à Madrid, le 24 novembre 2009, en langues espagnole arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi.

Pour le Royaume d'Espagne :

FRANCISCO CAAMAÑO DOMINGUEZ,
Ministre de la justice

Pour les Émirats arabes unis :

HADEF BIN JOUAN AL DHAHERI,
Ministre de la justice